



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN NAHAR
Date : 23-3-95
Photo No. : 172

تعديل الدستور، الغاء النقاش

كثر في الايام الاخيرة تداول عبارة "مواصفات الرئيس". للوهلة الاولى، يبدو الامر طبيعياً. فالسنة سنة انتخابات وقد بدأ العد العكسي لها باكراً مع الايعاء المكرر، وربما المبرمج، ان العقد العادي لمجلس النواب، الذي افتتح اول من أمس، سيشكل مناسبة لتحديد وجهة المعركة الرئاسية، من حيث الاقساح في المجال امام مرشحين "قويين" يفترض الدستور ان يكونا خارج الحلبة: رئيس الجمهورية الحالي وقائد الجيش.

لانه امر بديهي اذاً. لكننا في لبنان، حيث تعلمنا تحويل الامور الاكثر خلافة (عند غيرنا) بديهيات، فيما البديهيات الحقيقية التي تحكم السياسة عادة صارت غشبية، وحيث اصبح من الضروري التشكيك بكل ما يقدم على انه طبيعي او عادي او بديهي. اما اذا تنبهنا الى هذه "الخصلة" اللبناية وعيدنا وفكرنا ثانية بمعنى الكلام، فسيبدو لنا بلا جدال ان عبارة "مواصفات الرئيس" ليست بديهية الا في لبنان. ففي اي سياق ديموقراطي آخر، لا خلاف على هذه المواصفات، التي تنص عليها الدساتير. ما يبحث فيه في الدول الاخرى ليست مواصفات الرئيس وانما مواصفات المرشحين للرئاسة. كما ان المفاضلة بين مرشح وآخر تجري على اساس مقارنتهما لا من خلال البحث في مقدار ملاءمتهما لصورة رئاسية مثالية.

لما خصوصية لبنان في هذا المجال، فهي تأتي من دون شك من وطأة الاعتمادات الاقليمية، والسورية تحديداً، على الفكر السياسي اليومي. يمكننا نرى ان عبارة "مواصفات الرئيس" ترمز عند البعض الى المعادلة الاقليمية التي ستقود الى اختيار هذا الشخص او ذلك لرئاسة الجمهورية اللبنانية فيما يرى البعض الآخر في تحديد هذه المواصفات، رفعا لسقف السياسة اللبنانية في ظل المعادلة الاقليمية المشار اليها. في الحالين، يتم اختزال الاستحقاق الرئاسي الى رياضة ذهنية محصورة في حلقة ضيقة من العارفين او مدعي المعرفة. بيد ان عادة السياسة المرزمة ليست المسؤولة الوحيدة عن هذه الخصوصية. لثمة سبب تخفيفي للمكسل الفكري الذي نشهده، وهو يكمن في فرادة

انتخابات ١٩٩٥، الاولى التي تجري على اساس الدستور الجديد. بهذا المعنى، قد يبدو ضروريا فتح باب النقاش لتحديد، لا مواصفات الرئيس، بل وظيفته، الملتبسة رامنا بسبب الخلط الحاصل بين رئيس الجمهورية الاولى، الذي نزع منذ الاستقلال الى تجاوز الطبيعة البرلمانية للنظام، ورئيس الجمهورية الثانية الذي حوله الطائف الى احد قطبي السلطة التنفيذية فحسب، قبل ان تحوله مجددا للقراءة السائدة للطائف الى قطب بين ثلاثة في سلطة لم يعد يعرف انا كنت تنفيذية او اشتراعية او الائتتين معا.

غير ان النقاش، هنا ايضا، لا يجدي انا بقي في المجرى. ولا فائدة منه طالما لم يستند الى اقتراحات او تصورات او ربما مشاريع يتقدم بها من يطمح الى اعتلاء المنصب، باتجاه توحيد المجتمع بعد ان توحدت الدولة. ولعل في هذا التحديد لوظيفة رئيس الجمهورية اساس البرامج الانتخابية المطلوبة من المرشحين عندما يترشحون، واذا ترك لهم مجال الترشيح. هنا تقع بالتأكيد احدى سيئات المعركة الخفية الدائرة من اجل تعديل المادة ٤٩ من الدستور، الى جانب عدد من السيئات المبدئية الفاتحة. فإنا كانت هذه المعركة قد فتحت الحملة الانتخابية باكرا، فإنها في المقابل تؤدي الى تعليق هذه الحملة منذ اللحظة الاولى لفتحها وحتى نهاية العقد العادي للمجلس، مما يؤجل النقاش المطلوب اكثر من شهرين. ولا يخفف من هذه السيئة ما يتردد على لسان بعض المنافعين عن التعديل من ان الهدف وراءه ليس اكثر من فتح مجال الاختيار بأوسع شكل ممكن.

فيانتظار هذا التوسيع المشكوك في حصوله، ان الحاصل فعلا هو تضيق مجال الاختيار والغاء النقاش. ذلك ان الشخصيتين المعنيتين بالتعديل، اي رئيس الجمهورية وقائد الجيش، لا تستطيعان، وبفعل منصب كل منهما، المشاركة الفاعلة في النقاش. فالعماد اميل لحود الذي امضى اربع سنوات في اعادة بناء الجيش لن يرغب بالتأكيد في تعريض نجاحه الكبير لأي هزة مصطنعة من خلال رج المؤسسة العسكرية في الميدان السياسي، مما يدفع الى التساؤل انا كان مؤيدو التعديل يضمنون فعلا الخير له. اما رئيس الجمهورية، فإن اي طرح جديد قد يتقدم به، لجهة تحديد وظيفته السامية ودورها في توحيد المجتمع، يعرضه لأن يسأل لمانا لم يفعل ما يقوله. اما انا لم يكن راغبا في طرح مشروع جديد كأي مرشح آخر، فهنا يعني ان ما شهدناه من الغاء للسياسة منذ انتهاء الحرب لن يتغير، وتاليا ان الصورة السلبية التي كونتها قطاعات واسعة من المجتمع، ظلما او حقا، ستبقى على حالها، مع ما يرافق ذلك من تركية للاحباط وانهاد لافق التوحيد.

سمير قصير